مؤتمر السجون والسياسة العقابية: منظور دولى*

فادية أبو شهبة**

شهدت العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ يونيه ٢٠٠٤ فعاليات المؤتمر الدولى حول السجون والسياسة العقابية والذى اتخذ من حقوق الإنسان والعدالة الجنائية شعاراً له.

وقد شاركت كاتبة هذا التقرير فى حضور المؤتمر بتقديم ورقة علمية حول "حقوق الإنسان المسجون فى النظام العقابى المصرى".

تنظيم المؤتمر والمشاركة فيه

قامت الجمعية البريطانية لعلم الإجرام بتنظيم المؤتمر الذى عقدت جلساته بجامعة سيتى City ، وقد شارك فى المؤتمر ما يقرب من خمسين من الأكاديميين وصناع القرار والباحثين والعاملين فى مجالات حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والسجون ، يمثلون أكثر من عشرين دولة من بينها: مصر، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واستراليا، والبرتغال ، والولايات المتحدة الأمريكية، وأسبانيا، وكندا، وجنوب إفريقيا، وهولندا، والنرويج ، وفنلندا، وبلجيكا، واليونان. مما ساهم فى إتاحة الفرصة للجميع للاشتراك فى المناقشات وتبادل الخبرات والآراء .

* "Prisons and Penal Policy: International Perspectives", UK. London, 23-25 June 2004.

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

سير أعمال المؤتمر

دارت أعمال المؤتمر على مدى ثلاثة أيام فى جلسات صباحية ومسائية بلغ عددها ثلاثين جلسة ، خصصت أربع وعشرون جلسة منها لمناقشة الأوراق العلمية المقدمة ، وست جلسات لإلقاء محاضرات عامة ، بواقع محاضرتين كل يوم، وقد ركزت المحاضرات العامة على الموضوعات التالية :

١ - السجن كنظام للإصلاح الاجتماعى ، ألقاها لويس وكنت Loic Wacouant أستاذ بجامعة سيتى بالمملكة المتحدة.

٢ - الوضع فى سجوننا ، ألقتها آن أويرز Anne Owers رئيسة مفتشى السجون فى إنجلترا وويلز.

٣ - عشرة أسباب لعدم بناء سجون أخرى ، ألقاها توماس ماثيزينThomas Mathiesen أستاذ بجامعة أوسلو بالنرويج .

٤ - مخاطر ومسئوليات حبس المرأة ، ألقتها بات كارولين Pat Carlen أستاذ بجامعة كيلى بالمملكة المتحدة .

٥ - السباحة ضد التيار : حقوق الإنسان وبحوث العقوبة ، ألقاها سونجا سناكن Sonja Snacken رئيس جامعة بروكسل ببلجيكا .

٦ - مستقبل الحبس ، ألقاها ميشيل تونرى Michael Tonry أستاذ بجامعة كمبردج بإنجلترا .

وقد وزعت الأوراق البحثية على جلسات أو ورش عمل ، وعرض فى كل جلسة ما بين ثلاثة وأربعة بحوث ، واستخدم فى عرض تقارير البحوث أحدث تقنيات العرض. بحيث أمكن لمن لم يقرأها أن يلم بما جاء فيها .

واختير للتعقيب على أوراق كل جلسة أحد المتخصصين أو الخبراء فى موضوعها . وتلا التعقيب – فى معظم الحالات – مناقشة جادة للأوراق انطوت على إضافات مهمة لما جاء فى مادتها .

ونظرا لأهمية الموضوعات التى ناقشتها الأوراق المقدمة ، قررت إدارة المؤتمر إنشاء موقع على الإنترنت يحتوى على أبحاث المؤتمر :

WWW.Prisons 2004. Com.

المحاور الأساسية للمؤتمر

دارت الأوراق البحثية المقدمة حول عدد من القضايا المتصلة بالسياسة العقابية والسجون . ويمكن تحديد عدد من المحاور التى دارت حولها الأوراق المقدمة فيما يلى :

١ – حقوق الإنسان ، العنف ، والتعذيب فى السجون

٢ – الإصـــلاح العقابى

٣ – تغيير دور السجون

٤ – تطور بدائل الحبس

٥ – التنفيـذ العقابـــى

٦ – الخصـخصـــــــة

٧ – أحوال السجون والمؤسسات

٨ – العدالـــــة التقويميـــــــة

وقد أعد وعرض فى كل من المحاور الثمانية – سالفة الذكر – مايزيد على خمسين ورقة بحثية ، غطت موضوعات بالغة التعدد . وتنوعت تقارير البحوث من حيث المنهج : فبعضها دراسات إحصائية . وبعضها دراسات نظرية ، وبعضها

ميدانية . واهتم بعضها بالمقارنات بين بلاد مختلفة . ولم يكن هناك أية محاذير سياسية أو أمنية أو عقائدية على ما ذكر من إحصاءات أو تقارير عن بعض السجون والمعتقلات وانتهاكات حقوق المسجون بها .

أهم القضايا التى أثيرت فى المؤتمر

أثارت البحوث المقدمة فى المؤتمر وما دار حولها من نقاش – بالإضافة إلى الجلسة الختامية بما تضمنته من تقارير عن سير العمل فى المؤتمر– العديد من القضايا الحيوية والساخنة حول حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والإصلاح العقابى والبحث عن بدائل لعقوبة الحبس .. إلخ .

وسيحاول هذا التقرير استخلاص أهم تلك الأفكار والقضايا التى أثيرت ، وذلك على النحو التالى :

أولا : تناول بعض الأوراق العلمية التى قدمت حول حقوق الإنسان المسجون ، تلك الحقوق المنصوص عليها فى المواثيق والاتفاقيات الدولية ، وقسمت تلك الحقوق إلى قسمين : تناول القسم الأول الحقوق الأساسية للمسجون والتى يستمدها من صفته كإنسان وتنحصر فى حقين هما : الحق فى المعاملة الإنسانية ، والحق فى التقاضى ، وتضمن القسم الثانى الحقوق النسبية ، وهى الحقوق التى ترد عليها قيود بسبب المركز القانونى للمسجون ، والذى يتميز به عن الأفراد خارج السجون ، وتشمل : الحق فى حرمة الحياة الخاصة ، والحق فى ممارسة الشعائر الدينية ، والحق فى التعليم والثقافة، والحق فى العمل، والحق فى التعبير عن الرأى .

وقد أشارت هذه الأوراق إلى أن الأعتراف للمسجون بالحق فى الكرامة والمعاملة الإنسانية أمر ضرورى لمساعدته على إعادة تأهيله

وإصلاحه اجتماعيا ونفسيا . وقد ركزت البحوث على أن حق المسجون فى معاملة إنسانية له عدة مظاهر أهمها : ضرورة حماية المسجون من التعذيب ، وحظر القسوة فى مواجهته ، وتحسين الأحوال المعيشية داخل السجن .

وأشارت غالبية الأوراق إلى أن اعتبارات الأمن داخل السجون تقف عقبة أمام تقدم حقوق المسجون . ففى كثير من الدول توجد قيود كثيرة على حق المسجون فى حرمة حياته الخاصة ، وحقه فى ممارسة الشعائر الدينية ، وحقه فى التعليم والثقافة ، والعمل ، وإبداء الرأى .

كما أوضحت تلك الأوراق أن التفتيش البدنى للمسجون أمر جائز قانونا فى العديد من النظم العقابية ، بشرط إلا يتحول هذا الإجراء إلى معاملة غير إنسانية . كما أن الحبس الانفرادى جائز كإجراء إدارى أو كجزاء تأديبى ، بشرط تحديد مدته ، بالإضافة إلى ضرورة توافر شروط معينة فى الزنزانة الفردية ؛ حتى لا يتحول هذا الإجراء أو الجزاء إلى معاملة غير إنسانية .

وتعرضت بعض الأوراق لموضوع انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون والمعتقلات واستخدام العنف والتعذيب . ودعت هذه الأوراق إلى ضرورة التزام الدول والحكومات بما دعت إليه قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى أقرتها الأمم المتحدة فى جنيف عام ١٩٥٥ ومعاهدة مناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤، ومجموعة القواعد السجونية الأوروبية التى وضعت بقرار لجنة الوزراء بالمجلس الأوروبى الصادر سنة ١٩٨٧ ، بالإضافة إلى توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية التى تعالج حقوق المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا ، والاتفاقيات الدولية الأخرى فى هذا الصدد .

ثانيا : غطت الأوراق التى قدمت حول محور الخصخصة موضوعات كثيرة تتعلق بازدياد ظاهرة خصخصة السجون فى العديد من البلدان الغربية، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وقد ناقشت بعض البحوث موضوع العقوبة طويلة المدة وخصخصة السجون ، داخل السياق التاريخى والأيديولوچى وفى إطار المواثيق الدولية التى قامت الأمم المتحدة بتطويرها.

كما تناولت بحوث أخرى مشكلات الخصخصة ، وتعرضت للتجربة الأمريكية فى هذا الشأن.

وقد قدمت تحت هذا المحور خمسة بحوث حول الموضوعات التالية :

١ – حقوق الإنسان والثورة التصحيحية وخصخصة ، السجون بكندا.

٢ – العولمة فى الإطار العقابى : معالجة انتشار السجون الخاصة حول العالم .

٣– مقارنة بين استراليا وكندا والولايات المتحدة فى خصخصة السجون.

٤ – إقامة العدالة فى بريطانيا والولايات المتحدة: حالة السجون الخاصة.

٥ – السجون الخاصة فى بريطانيا: نظرة فى التطورات الأخيرة .

ثالثا: دعت الأوراق التى قدمت حول الإصلاح العقابى وتغيير دور السجون إلى ضرورة تغيير دور السجون من مجرد سلب الحرية إلى

التـأهيـل والإصـلاح . ومن البـحـوث الهـامـة التى قـدمت حـول هذا الموضـوع البـحث الـذى عـرضـتـه ليندامـور Linda Moore عـضـو لجـنة حـقـوق الإنسـان فى شـمـال أيرلندا عن تطوير حـقـوق الطفـل المحبـوس .

وقد اعـتمدت هذه الدراسة على التـحقيـقات التى قامت بها لجنة حـقوق الإنسـان فى شـمـال أيرلندا ، والخـاصـة برعـاية الطفل المحـبـوس بالمؤسـسـات العقابية ومراكز المحاكم الخاصة بالأحداث . كما اعتمدت على الأبحاث المتعلقة بالشباب والنظر فى المواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، ومقابلات بعض الأطفال ، ولقاء بعض الشخصيات التى تعمل فى مؤسسات الأحداث من موظفى وضباط تلك المؤسسات . وقد كشفت الدراسة عن أن معظم الأطفال المحبوسين بالمؤسسات العقابية هم فى حاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام ورفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم .

طرحت تلك الدراسة عدة توصيات خاصة بتشريع محكمة الأحداث وحالات الدعم داخل المؤسسات العقابية ، ومن بين هذه التوصيات ما يلى:

أ – يجب عدم حبس الأطفال لمدد طويلة.

ب – الاهتمام بالرعاية الصحية والعلاج والتعليم أثناء الحبس.

جـ – وضـع الخطط والاسـتـراتيـجـيـات المتكاملة لبـرامج تـأهيل الأطفـال المحـبـوسـين ؛ لإعـادة تـأهيلهم وتطوير قـدراتهم على الاندمـاج فى المجتمع.

د – ضرورة البحث عن بدائل لحبس الأطفال تهدف إلى التأهيل والإصلاح .

رابعا : أثارت الأوراق التى قدمت حول التنفيذ العقابى بالسجون موضوع الآثار السلبية لعقوبة الحبس والإيداع بالسجون – سواء لمدد طويلة ، أو قصيرة – على المحكوم عليه وعلى أسرته وعلى المجتمع . فتعرضت هذه الأوراق البحثية للآثار الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية لعقوبة الحبس ، كما تناولت مشكلة التكدس داخل السجون ، والمشكلة الجنسية بالسجون، وتزايد معدلات العود. هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التى يتكبدها الاقتصاد القومى للمجتمع. فعلى سبيل المثال أشارت الأوراق المقدمة إلى أن التكلفة الإجمالية التى يتكبدها الاقتصاد القومى فى إنجلتر للإنفاق على السجون خلال العام (٢٠٠٢) ٧ر١ بليون جنيه استرلينى. وبلغ إجمالى ما أنفق على السجون الكندية خلال نفس العام (٢٠٠٢) ما يقرب من ٨ر١بليون دولار.

وأشارت الأوراق إلى أن تكدس السجون يعد إحدى أبرز المشكلات التى يواجهها القائمون على إدراتها، وعلى وضع وتنفيذ البرامج الإصلاحية بها. والقائمون على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية فى الدول المختلفة. فالتكدس يؤدى إلى عجز القائمين على إدارة السجون من توفير المتطلبات اللازمة لإداراتها على الوجه الأكمل، الذى تتحقق معه أغراض العقوبة وأهدافها، كما يلقى على عاتقها مزيداً من الأعباء بدرجة قد تؤدى إلى إعاقة تحقيق تلك الأهداف. كما يؤدى التكدس إلى عجز القائمين على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية فى الدول المختلفة عن توفير الإمكانات المالية اللازمة لإدارة السجون، وأيضا يؤدى إلى إلقاء أعباء اقتصادية متزايدة على الاقتصاد القومى للدول ، وفشل البرامج الإصلاحية للمحكوم عليهم . وخلصت تلك الأوراق إلى أن هناك

سببين هامين يكمنان وراء مشكلة تكدس السجون هما:

١ – إسراف المشرع الجنائى فى الدول المختلفة فى العقاب بالسجن القصير المدة كجزاء لاقتراف العديد من الجرائم.

٢ – فشل المؤسسات العقابية فى أداء دورها فى إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم ، مما يؤدى لتزايد فرص عودتهم إلى السجون .

ودعت تلك الأوراق البحثية إلى ضرورة الحد من عقوبة الحبس والبحث عن بدائل أخرى .

خامساً: اهتمت الأوراق التى قدمت حول محور تطور بدائل الحبس بدراسة البدائل فى التشريعات العقابية الحديثة ، وقسمتها إلى نوعين أساسيين هما : البدائل الشخصية ، وتشمل بدائل سالبة للحرية، وبدائل مقيدة للحرية، وبدائل سالبة ومقيدة للحقوق والمزايا . والنوع الثانى ، هو البدائل العينية ، وتشمل الغرامة الجنائية ، والمصادرة ، والتعويض ، وإصلاح الجانى لأضرار الجريمة .

وأوضحت هذه الأوراق أن هناك أساليب حديثة تستخدم فى مراقبة المحكوم عليه مثل أسلوب المراقبة الإلكترونية وهو أسلوب مطبق فى بعض الدول مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا ، وإنجلترا ، وفرنسا . ويعتمد على وضع جهاز إلكترونى حول معصم المحكوم عليه ، يسهل مهمة المكلف بالمراقبة فى معرفة تحركات المحكوم عليه والأماكن التى ذهب إليها.

كما أشارت هذه الأوراق إلى أن من أهم بدائل الحبس وأوسعها انتشارا فى التطبيق وأكثرها فعالية فى عقاب أنماط عديدة من مقترفى السلوكيات المجرمة وأكثر العقوبات البديلة عدالة هى العقوبات العينية ، كالغرامة ، والمصادرة ، والتعويض ، وإصلاح الجانى لأضرار الجريمة.

سادساً: تعرضت الأوراق العلمية التى قدمت حول أحوال السجون والمؤسسات والعدالة التقويمية لموضوع هام ، وهو مدى فعالية عقوبة الحبس لمتعاطى ومدمنى المخدرات ، حيث تعرضت هذه الأوراق لظاهرة استخدام المخدرات وكيفية معاملة متعاطى ومدمنى المخدرات المودعين بالسجون ، ومدى فعالية برامج التأهيل والعلاج الخاصة بهم فى السجون وعقب الإفراج عنهم.

فأشارت تلك الأوراق إلى العديد من التقارير والبيانات الإحصائية من أهمها :

أ – إنه طبقا لإحصاءات الجريمة البريطانية عام ٢٠٠٣ هناك حوالى ٤ ملايين فرد يتعاطون مخدرات محظور تناولها. كما يستخدم نحو مليون فرد مخدرات من الدرجة الأولى مثل الهروين والكوكايين . وتؤكد الدراسات على وجود علاقة قوية بين إدمان المخدارات وارتكاب الجرائم ، حيث ينفق متعاطو المخدرات أموالا ضخمة على المخدرات ، وخاصة فى مناطق معينة من إنجلترا وويلز.

ب – تبلغ التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لتعاطى المخدرات فى بريطانيا ما بين ١٠,١ و١٧,٤ مليار دولار فى السنة .

جـ – إن غالبية السجناء لديهم تاريخ فى تعاطى المخدرات ، وهناك ما يقرب من ٥٠٪ من المودعين بالسجون كانوا يتعاطون الهروين والكوكايين فى السنة السابقة لحبسهم.

د – علاج المخدرات متوافر فى إنجلترا ، ويمكن استخدامه كبديل للحبس فى الجرائم الأقل خطرا.

ومن البحوث الهامة التى قدمت حول هذا الموضوع البحث المعنون "تعاطى المخدرات جريمة وسجناء" حيث أشارت هذه الدراسة التى أجريت فى أحد السجون فى بريطانيا عام ٢٠٠٤ إلى أن ما يقرب من نصف السجناء الرجال (٤٧٪) تعاطوا الهروين والكوكايين خلال فترة امتدت إلى ١٢ شهرا عقب خروجهم من السجن ، وأن نسبة ٧٥ ٪ من النساء المودعات بالسجون من النساء اللاتى دخلن كمتعاطيات للمخدرات لم تنجح برامج التأهيل والعلاج التى خضعن لها ، حيث عادت نسبة كبيرة منهن للتعاطى عقب الإفراج. وتوضح احصاءات خدمة السجون أن نسبة ١١,٧ ٪ من المسجونين قد فشلوا فى اختبارات الشفاء من تعاطى المخدرات التى أجريت لهم عام ٢٠٠٣ ، مما يدل على ارتفاع نسبة استخدام المخدرات داخل السجون . فالسجون تعد مكانا مناسبا لتجارة المخدرات . ففى عام ٢٠٠٣ كان هناك ٥٠ ألف مسجون فى قضايا المخدرات داخل السجن .

كما أوضحت هذه الدراسة أن المحبوسين لفترات قصيرة لا يتلقون علاجا من المخدرات داخل السجن . وتؤكد الدراسات التى أجريت على المفرج عنهم والذين كانوا محبوسين لمدة قصيرة أن مستوى تعاطيهم للمخدرات فى السجن كان أعلى بالرغم من عدم تعاطيهم قبل الحبس، وأن مستويات الجريمة بعد الحبس أعلى بشكل ملحوظ لمتعاطى المخدرات. ونسبة العودة إلى الجريمة كانت من نصيب مرتكبى جرائم المخدرات.

وخلصت الدراسة إلى أن السجناء الذين تلقوا علاجا من المخدرات داخل السجن ربما يعودون إلى المخدرات مرة أخرى عقب الافراج عنهم ، مالم يكونوا محاصرين بالرعاية الاجتماعية المتكاملة. كما أوصت بضرورة العمل على علاج متعاطى ومدمنى المخدرات فى المجتمع بدلا من استخدام أسلوب الحبس .

فينبغى النظر فى سياسة التجريم والعقاب، وبدلا من إقامة السجون يتم إقامة مراكز للعلاج والتأهيل ، أو تطوير أسلوب العقاب فى قضايا المخدرات. فالرأى العام فى بريطانيا يتجه نحو اعتبار متعاطى المخدرات مريضا يجب علاجه بدلا من حبسه.

وطرحت الأوراق المقدمة عدة مقترحات فى هذا الشأن ، من أهمها:

أ – إعداد برامج علاجية وتأهيلية شاملة لعلاج متعاطى ومدمنى المخدرات من الرجال والنساء داخل السجون وعقب الإفراج .

ب – إنشاء إدارة المجرمين القومية ، يكون الهدف منها رعاية المفرج عنهم من السجون ؛ لضمان استمرار تلقى المتعاطين العلاج والدعم عقب إطلاق سراحهم.

جـ – البحث عن بدائل الحبس بالنسبة للمحكوم عليهم فى قضايا تعاطى وإدمان المخدرات ، يكون الهدف منها تأهيل المتعاطى وعلاجه .

توصيات المؤتمر

اتساقا مع طبيعة المؤتمر، فقد تضمنت الجلسة الختامية – فى اليوم الثالث والأخير – تقارير أعدها مقررو المؤتمر حول السياسات العقابية الحديثة، بالإضافة إلى محاولة صياغة إطار عام يتفق عليه فى تحليل هذه السياسات. وقد شارك معظم الحضور فى مناقشة هذه التقارير.

كما تضمنت الجلسة الختامية عددا من التوصيات تناولت التحديات التى يلزم التصدى لها فى دورات ومؤتمرات مقبلة فى هذا المجال ، وأهمها :

١ – الحد من انتهاكات حقوق الإنسان بالسجون ، ومنع العنف والتعذيب.

٢ – الحد من انتشار ظاهرة خصخصة السجون.

٣ – العمل على رفع مستوى كفاءة برامج علاج وتأهيل متعاطى ومدمنى المخدرات للمودعين بالسجون، ورعايتهم عقب الإفراج عنهم .

٤ – عدم حبس الأطفال لمدد طويلة ، والبحث عن بدائل لحبس الأطفال.

٥ – الحد من عقوبة الحبس ، والتوسع فى الأخذ ببدائل الحبس.

على هامش المؤتمر

١ – أقيم على مدى أيام المؤتمر الثلاثة معرض للكتب والأبحاث التى اهتمت بالمسجونين (رجال ، نساء ، أطفال) فى المجالات المختلفة : القانونية ، والاجتماعية ، والنفسية .

٢ – أقيم معرض للمنتجات اليدوية للمسجونين من عدة دول هى : كندا ، والمسكيك ، والبرتغال . وقد شمل المعرض مشغولات يدوية تحتوى على أشغال الإبرة والرسومات والزخرفة ، والسجاد اليدوى ، والرسم على الزجاج .

٣ – نظمت السيدة Anne Owers رئيسة مفتشى السجون فى إنجلترا وويلز زيارة للسجن الرئيسى بمقاطعة ويلز والخاص بالمجرمين الخطرين .